رفع النقاب عن الشركت الأجنبية واثره على الامن القانوني: دراسة تحليلية

أ.د. نظام جبار طالب

كلية القانون /جامعة القادسية

الملخص:

كقاعدة عامة فان الشركة هي كيان قانوني متميز ومستقل عن مساهميه، ومع ذلك فانه يجوز للمحكمة تجاهل هذا المبدأ من خلال مايسمى في الفقه القانوني ب(رفع النقاب عن الشركات lifting veil of corporation) واتخاذ قرار بالتعامل مع حقوق أو التزامات الشركة كحقوق أو التزامات لمساهميها وخصوصا الشركات التي يثبت انها مجرد اداة في يد المساهم المسيطر أو الشركة الأم. إن رفع النقاب عن الشركة قد ينسحب على تحديد جنسيتها وتغيرها من شركة وطنية الى اجنبية وبالتالي تغير المركز القانوني واثر ذلك على الامن القانوني بالنسبة للشركات العاملة في قطاعات حيوية.

ومن وجهة النظر التحليلية، فإن الشركة هي شخصية قانونية مستقلة عن أعضائها و تعتبر المحاكم عمومًا نفسها ملزمة باعتماد هذا المبدأ، وأثر هذا المبدأ هو وجود فصل افتراضي بين الشركة وأعضائها، أي أن الشركة لديها شخصية اعتبارية متميزة عن أعضائها. ولكن وفي حالات محددة ستتجاهل المحكمة هذا الفصل للوصول إلى الشخص الحقيقي المتحكم بالشركة، وان السبب وراء هذا هو حماية الامن القانوني بعدم السماح بإساءة استخدام الشكل الظاهري للشركات، وان مبادئ الامن القانوني تحتاج الى كشف النقاب عن المسيطر الحقيقي على الشركة وبشكل خاص في المسائل المتعلقة بجنسية هذا المسيطر واثرها على تحديد الولاية القضائية ومركزه القانوني، وكذلك من حيث السماح بالقيام ببعض الاعمال القانونية وكافة الالتزامات القانونية بهذا الصدد والقائمه على التمييز بين الوطني والاجنبي.

الغرض الرئيسي من هذا البحث بيان مبادىء تطبيق رفع النقاب عن الشركات والتي لم تتجلى بشكل واضح لحد الان ومتى يتم رفع النقاب ومتى يتم تجاهل ذلك، هذا الهدف ياتي في ضل الارتباك وعدم اليقين بشان المساواة في رفع النقاب.